

العولمة وموقع الاقتصاديات النامية منها

ياسين طيب

أستاذ محاضر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر

محمد حداد

أستاذ مساعد

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر

توطئة

لقد أصبح عالم اليوم - كما يراه أي شخص في أي مكان من هذا الكوكب قرية صغيرة مترامية الاطراف لا يعترف بالحدود السياسية والعادات والتقاليد الثقافية والعراقيل والحواجز الادارية والجمركية ، انه التكامل العالمي اجتماعيا ، سياسيا ، ثقافيا ، اعلاميا و اقتصاديا .اندماج في كل ميادين الحياة البشرية ما يحدث في القطب الجنوبي يؤثر على ما يحدث في القطب الشمالي وما يحدث في الشرق يؤثر على ما يحدث في الغرب كل ذلك بفضل التغيرات الجذرية السريعة في المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

أضحت العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات المعاصرة تستقطب اهتمام الحكومات و المؤسسات ومراكز البحث ووسائل الاعلام .وتعاضد دور العولمة ، وتأثيرها على اوضاع الدول والحكومات واسواقها وما نتج عنها من تجليات مختلفة للعولمة السياسية والثقافية الى العولمة العسكرية وما حرب الخليج الثالثة لخير دليل ، هذا ما ولد لدينا ضغطا

من أجل تحليل تناقضات النمو المتسارع والفقر المتنامي في عصر العولمة. تعود النيو ليبرالية كما يشير اسمها (الليبرالية الجديدة)، فاديولوجية الليبرالية تعد فكرا اقتصاديا وسياسيا لعب دورا اساسيا في ظهور وتطور الراسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي وسياسي ، كما ان الفكرة الجوهرية في الليبرالية مبنية على السوق دون تدخل أي جهة كائنة.

وقد جسدت هذه الفكرة في فكرة آدم سميث (دعه يعمل اتركه يمر) ، كما ان الحرية الضامنة للتقدم يقوم جوهرها في قدرتها على ضبط التوازن بين العرض والطلب، أي بين عناصر الانتاج (العمل ورأس المال) وفق حرية العرض والطلب لكن لمتتبع تطور الليبرالية يثبت انها لم تكن الحل الافضل لتطور المجتمعات، فالمأسي والمحن التي اصابته البشرية قبل الحرب العالمية الثانية دفع بالاقتصاد الليبرالي انه العزوف عن بعض المبادئ الاساسية التي يقوم عليها، حيث تدخل الاقتصاديين (كينز) باحداث عملية جراحية على النظام الراسمالي، وسمح بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وقيد حركة السوق، فصارت الحكومات تتدخل في ضبط العمليات الاقتصادية وتحديد الاجر والضمان الاجتماعي، وحق التنظيم النقابي ، هذه الاجراءات التي فرضتها الحكومات في تنظيم النشاط الاقتصادي اصبحت تقيد حرية السوق، فانقل النظام الليبرالي الراسمالي في هذه المرحلة من الخطاب الايديولوجي الحر الى الخطاب الايديولوجي المقيد تحت فرضية (راسمالية الدولة المدبرة) .

وبعد حلول نصف قرن من تدخل الحكومات على مستوى الاسواق الداخلية والعالمية بدا بزوغ الشركات الاقتصادية العملاقة التي

تدعمها بعض الحكومات باعادة النظر في استراتيجيّة التدخل الحكومي، وعمدت الى توحيد صفوفها وتوسيعها من اجل العمل على الغاء سياسات التدخل الحكومي، التي تعدل من حدة سيطرة السوق على المجتمعات، وكانت اول مبادرة في ذلك الى الغاء قابلية تحويل الدولار الى ذهب من طرف الرئيس (نيكسون) في 15 اوت 1971 الذي ادى الى تحرير سعر الصرف في المانيا واليابان، من اجل اظهار الصورة الحقيقية لاقتصاديات الدول المتقدمة، وكذا تحقيق حرية انتقال السلع والخدمات او ما يعرف (العولمة التجارية) ، واعتمدت في ذلك الليبرالية في عملها على ثلاثة محاور متكاملة :- تحرير اسعار جميع السلع من أي ضوابط خارجية او داخلية تؤثر على معادلة العرض والطلب، وتتادي النيو ليبرالية بان يشمل تحرير الاسعار الخدمات العامة كالـتعليم والصحة والنقل والخدمات التي تقدمها الدولة جزئيا او كليا .

- الخصوصية وهي عملية نقل ملكية مؤسسات الانتاج من القطاع العام الى القطاع الخاص .
- اعادة النظر في دور الدولة ويكون ذلك من خلال الغاء برامج الحماية الاجتماعية والمساعدات والاعانات للمواطنين ، ويكون ذلك بتفكيك وتعديل وازالة القوانين التي تقوم بهذه العملية كما تقوم النيوليبرالية بتوسيع الاسواق وجعلها ميدانا عالميا متحررا من القيود القومية وحدود الدول ، وبالتالي يجب التحرر من كل السياسات التي تعيق حرية توسيع الاسواق، وتطويرها وذلك يكون بسلسلة من الاجراءات اقلها الغاء الحواجز الجمركية والكمية الادارية واعتماد سياسات الاجواء المفتوحة، كما تبقى هذه الاخيرة على عائق

الحكومات ضرورة التدخل في ميدان محدد، وهو ميدان المشاريع المتعلقة بتأمين البنية التحتية اللازمة لتطوير حركة السوق، وخاصة انتقال رؤوس الاموال العالمية وكان لزاما على هذا الخطاب الايديولوجي الجديد من اجل تحقيق نجاحه ان يعمل على توفير مؤسسات اقتصادية ومالية عالمية التي تعمل على تطبيق افكاره ومعتقداته فكانت متعددة القوميات تقوم بالخطوات الاولى والاساسية لنشوء العولمة وذلك من خلال قيامها هي نفسها بعولمة عمليات انتاجها وتوزيعها ولا تقتصر عملية هذه الشركات على وزنها الاقتصادي فحسب بل هي الوجه الآخر الى الحكومات العالمية. اما المؤسسات الاقتصادية العالمية فتلعب دورا كبيرا في مسار العولمة الراهن عن طريق تدخلها المباشر في فرض حرية سعر الصرف وانتقال رؤوس الاموال بالنسبة الى صندوق النقد الدولي وتحرير النظام المالي والاستثمار الاجنبي بالنسبة للبنك العالمي وكذا حرية انتقال السلع والخدمات والمبادلات والعمالة في اطار المنظمة العالمية للتجارة ، ناهيك على الجمعيات الاقتصادية الاقليمية العملاقة التي تعمل على تحقيق حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج من راس مال ، ويد عاملة ومواد اولية وبذلك تعمل على تحقيق عولمة جهوية ان صح التعبير في سبيل الانتقال الى العولمة الشاملة ، ومن اجل ذلك كله نقول ما مدى تعزيز او تحجيم العولمة للنمو والفرق في الاقتصاديات النامية ؟

المحور الاول : مفهوم العولمة الاقتصادية وخصائصها

مفهوم العولمة وخصائصها : تتحدد تعاريف العولمة حسب مختلف المحللين الاقتصاديين.

جلال الشافعي : تظهر العولمة الاقتصادية اساسا في نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وفي وحدة الاسواق المالية، وفي تعميق المبادلات التجارية في اطار نزعت عنه الحماية التجارية، بحكم ما نتج بدوره الاورغواي للجات، وانشاء منظمة التجارة العالمية، وهذه الابعاد الاقتصادية تبرز بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات الدولية الاقتصادية، كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وكذلك انشاء التجارة الالكترونية (1).

ويشير هذا التعريف الى تحول العالم الى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة، وتزداد عمقا وتشابكا بسيادة نظام اجتماعي واحد في العالم كله تقريبا، حيث تتبادل كل اجزاء العالم الاعتماد بعضها على بعض فيما يتعلق بكل من السلع والخدمات والاسواق ورؤوس الاموال، والعمالة والخبرة الفنية.

صادق جلال العظم : العولمة وصول نمط الانتاج الراسمالي عند منتصف هذا القرن الى نقطة من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتبادل، الى عالمية دائرة الانتاج واعادة الانتاج ذاتها، أي ان ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الانتاج وراس المال الانتاجي، وقوى النتاج الراسمالي، وبالتالي علاقات الانتاج الراسمالية ايضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملئم خارج اقتصاديات المركز الاصلي ودوله (2).

ويرى Gaberial Wackerman في العولمة الاقتصادية على انها :
 تعطي حيوية للعلاقات الاقتصادية الدولية، وتعمل على تكثيفها وتركيزها
 عن طريق انشاء الاتحادات الاقتصادية والنقدية، وهذا الاتفاق يؤدي الى
 استقلالية الدولة والمشروع الاقتصادي، وبالأحرى يغير من علاقة
 الحكومات مع التنمية الاقتصادية، تصح هذه الأخيرة أكثر حرية في عملية
 الاستثمار والانتقال لعناصر الانتاج والسلع والخدمات والحكومة، تأخذ
 مكانة جديدة ضمن مسؤوليات لعملية المراقبة والتنظيم .(3)

وحسب هذه التعاريف يمكن لنا ان نقول ان العولمة الاقتصادية
 هي نتاج لمجموعة من الاسباب والعوامل:

- 1- انهيار نظام بروتن وودز (1971-1973) باعلان الرئيس الامريكي
 السلبق نيكسون عام 1971 عن وقف تحويل الدولار الى الذهب بسبب
 نقص الاحتياطي الفيدرالي الامريكي، نقصا شديدا بسبب الحرب الفيتنامية،
 والاستثمارات الامريكية في الخارج، بالاضافة الى زيادة المساعدات
 الخارجية في اطار محاربة المد الشيوعي في ظل الحرب الباردة.
- 2- عولمة النشاط الانتاجي، عن طريق اعادة التقسيم الدولي للعمل
 بواسطة شركات متعددة الجنسيات.
- 3- عولمة النشاط المالي، واندماج اسواق العالم، عن طريق تحرير
 سعر الصرف وحرية انتقال رؤوس الاموال .
- 4- تغير مركز القوة العالمية ، من القطبية الثنائية الى احادية القطب.
- 5- تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية .

خصائص العولمة

1- سيادة اليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية : ان اهم ما يميز العولمة هي سيادة اليات السوق، واقترانها بالديموقراطية، بدلا من الشمولية واتخاذ القرارات في اطار المنافسة، والجودة الكاملة من خلال الاستفادة بالثروة التكنولوجية والمعلومات، وتعميق القدرات، الممثلة في اطار الانتاج باقل تكلفة ممكنة، وباحسن جودة، وبأعلى انتاجية والبيع بسعر تنافسي، على ان يتم ذلك باقل وقت ممكن(4).

2- نحو سوق عالمي : تتجه العولمة الاقتصادية لتشكل السوق العالمي، بحيث نرى ان الاقتصاديات القومية مازال تحتل الموقع المسيطر في الانشطة الاقتصادية، ولا تزال ادوار الحكومات التي تلعبها على مستوى السيطرة واسعة النطاق كما لا تزال الدول هي اللاعب الاساسي سواءا بالنسبة للتجارة والاستثمار، وتكوين راس المال، ففي حالة الدول المتقدمة يتم انتاج حوالي 90% من اللنتجات الاستهلاكية في الوطن، و90% من المنتجات يتم بيعها في السوق المحلية، وتظل المدخرات، الودائع المحلية هي مصدرها الرئيسي في التمويل، فالعولمة تعمل على تعزيز وعولمة السوق الانتاجي والتجاري والمالي (5).

3- تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل : تعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية ، وتعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة وسهولة تحرك السلع، ورؤوس الاموال عبر الحدود مع النزعة الى توحيد الاسواق المالية، خاصة مع ازالة كثير من الحواجز الجمركية والعقبات التي تعترض هذا الانسياب، يعد انتشار منظمة التجارة العالمية التي بدأت

نشاطها في أكتوبر 1995، وهو ما يشاهد الآن بعد توحيد بورصة لندن وفرانكفورت اللتين تتعاملان في حوالي 4 آلاف مليار دولار، كذلك توحيد بورصات اوروبية اخرى، وهناك اتجاه نحو انشاء سوق مالية عالمية موحدة، تضم معظم او جميع البورصات العالمية وتعمل لمدة 24 ساعة.

4- تزايد دور اكبر لمنظمات العالمية : لعل من الخصائص الهامة للعولمة، هي تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في ادارة وتعميق العولمة، وخاصة بعد انشاء المنظمة العالمية للتجارة، اذ اصبحت ثلاث مؤسسات تقوم على ادارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية، والمالية والتجارية، المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم الدول.

5 - وجود انماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل : حيث تنسم العولمة بوجود انماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي، حيث لم يكن بإمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها ان تستقل بمفردها في عمليات الانتاج، وانما اصبحت من الشائع اليوم ان نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات الصناعية مثل السيارات والاجهزة الكهربائية، والحسابات الآلية وغيرها، يتم تجميع مكوناتها في اكثر من دولة، بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في وضع احد المكونات فقط ، وهذا ما يعرف بالتقسيم داخل السلعة الواحدة، وبالتالي اصبحت قرارات الانتاج والاستثمار من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد (6).

6 - تقليص سيادة الدولة القومية : ان العولمة هي تقليص فاعلية الدولة، او التقليل من دورها واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات

والمنظمات العالمية شريكا في صنع القرارات ، وهذا يعني ان مبدا السيادة ، اخذ بالتآكل نتيجة علاقات فيما بينها في مختلف مجالات الحياة .(7) لذلك فمن خصائص العولمة نقل السلطة من المؤسسات الرسمية للدولة الى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه ، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها . وهذا ما يضعف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية، حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم الى الغاء قوانين التحكم في السوق، وتطبيق قوانين تحرير الاسواق من اجل اكتساب ثقة الاسواق العالمية ، وهو ما يكلفها عدم السيطرة على الكتلة النقدية بسبب دخول وخروج الاموال الناجم عن تحرير سعر الصرف وسعر الفائدة، مما يؤدي الى حدوث تضخم وتغيير اسعار الفائدة الحقيقية . كما ان العولمة المالية تؤثر على السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية، ذلك بالتأثير على معدلات الضرائب من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية الامر الذي ادى الى اضعاف السياسة المالية لدى الدولة.

7 - زيادة انتشار البطالة : زيادة انتشار البطالة في المجتمعات، وخاصة في الدول النامية بسبب التجه الى استخدام الاساليب كثيفة راس المال، التي تعتمد على استخدام عدد اقل من القوى العاملة، وذلك بسبب الحاجة الى تخفيض تكاليف الانتاج، وزيادة مستوى الجودة ، فلا مكان للمنافسة في السوق العالمية الموحدة بعد انشاء منظمة التجارة العالمية، اذ اصبح التطور التكنولوجي هو منبع البطالة، وهناك من المفكرين من يقول ان تطور الالات مسؤول عن نهاية العمل وهو سبب تطور البطالة في الدول الراسمالية .

8 - الشركات المتعددة الجنسيات فضاء للعولمة : تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من اهم الادوات التي تستخدمها الراسمالية الغربية الحديثة او النيوليبرالية في دفع الاقتصاد العالمي نحو العولمة ، وذلك لتوفرها على مجموعة من الخصائص هي:

- الانتشار الواسع والسريع للشركات متعددة الجنسيات حيث وصل عددها في 1990 الى 35 الف شركة مع 150 الف فرع منتشر عبر العالم وفي 1997 غطى العالم 450 الف فرع ينتمي الى 53 الف شركة متعددة الجنسيات ويحسب حجم تصديرها بثلاث اجمالي التصدير العالمي

- لقد بلغت ايرادات اكبر 500 شركة متعددة الجنسية في عام 1996 نحو 11000 مليار دولار وهذا يشكل 40% من الناتج المحلي الاجمالي الذي وصل الى نحو 23000 مليار دولار (الوطن العربي 576 مليار دولار) كما تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على ثلث الاستثمارات الاجنبية المباشرة وثلثي التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات .

وبتحليل النتائج التي توصلت اليها الشركات المتعددة الجنسيات نجد ان مبيعات 200 اكبر شركة عالمية تفوق ربع النشاط الاقتصادي العالمي ، وحجم هذه المبيعات يفوق النشاط الاقتصادي لكل الدول مجتمعة باستثناء التسع الاوائل أي انها تتعدى مبيعات 182 دولة مجتمعة .

• ان ثروة 200 شركة الاولى تبلغ ضعف تلك التي يمتلكها 3/4 من فقراء العالم .

• ان خمسة من اهم شركات صناعة السيارات في العالم تستحوذ لوحدها على 60% من المبيعات الكلية وهذه السيطرة المتسارعة تواصلت خلال نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الواحد والعشرين، حيث بلغت مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات لعام 2001 حوالي 19000 مليار دولار ، مرتفعة على 5.5 تريليون دولار لعام 1990، أي استطاعت ان زيادة مبيعاتها الاجنبية خلال 11 عاما حوالي 13.5 تريليون أي 13500 مليار دولار أي ما يقارب ضعفي صادرات العالم عام 2001 التي لم تزيد عن 7500 مليار دولار .

كما اصبحت تو ظف هذه الشركات قرابة 45 مليون شخص في 850 ألف شركة تابعة او (شقيقة او فرعية) تنتشر في مختلف ارجاء المعمورة تستقطب لنفسها 11% من الناتج العالمي لعام 2001 بعدما كان 7% في سنة 1997 بنسبة ارتفاع تقدر ب 4% خلال اربع سنوات أي بمعدل 1% سنويا .

مقارنة بسيطة لمجموعة شركات متعددة جنسيات والناتج الخاصة بالدول العربية لعام 2001:

نلاحظ ان القيمة المضافة التي تحققتها جنرال موتورز تقدر ب 56 مليار دولار تقدر قيمة اكبر من الصافي الناتج المحلي للجزائر الذي يقدر ب 53 مليار دولار واكبر من دخل الامارات الذي يقدر ب 48 مليار دولار (8)

- وما تحققه فورد موتورز من قيمة مضافة يقدر ب 44 مليار دولار اكبر من دخل الكويت الذي يقدر ب 38 مليار دولار .

- وما تحقّقه تويوتا يقدر ب 36مليار دولار اكبر من دخل المغرب الذي يقدر ب 33مليار دولار.
- وما تحقّقه نيسان 18مليار دولار اكبر من دخل سوريا الذي يقدر ب 17 مليار دولار .

جدول يوضح مقارنة نتائج بعض الشركات متعددة الجنسيات مع مجموعة الدول العربية:

الشركة / البلد	القيمة المضافة	صافي الناتج المحلي
*جنرال موتورز / الجزائر	56 مليار \$	53مليار \$
*جنرال موتورز / الامارات	56مليار \$	48 مليار \$
*فورد موتورز / الكويت	44 مليار \$	38مليار \$
*تويوتا / المغرب	36 مليار \$	33 مليار \$
• نيسان / سوريا	18مليار \$	17مليار \$

المصدر: من اعداد الباحثين .

وبناء على هذه النتائج ، التي توصلت اليها الشركات متعددة الجنسيات، أصبحت تحتل الشرط الاساسي في عملية تدويل الاستثمار والانتاج والخدمات والتجارة ، فاستطاعت ان تحقق عالمية انماط الانتاج ، من حيث الشكل والوسائل والتسويق ، والاستهلاك، والاعلان والدعاية .اذ اصبحت الشركات المتعددة الجنسيات هي الفاعل المركزي في العمولة، تغذيها ، وتكرسها،وتؤسس لها مستوى الخطاب والممارسة ، فتولت كثير من الشركات قيادة موجة التعولم واستخدمت الاساليب الاكثر ابتكارا في دعم جهود التعولم منها.

- زيادة الاعتماد المتبادل داخليا وخارجيا بين المشروعات والسوق الدولي، ومعاملات التصدير والاستيراد من وإلى تلك الاسواق.
- زيادة انتفاع المشروعات على الاسواق العالمية ، سواء في الحصول على ملتزمات الانتاج او التصدير والاستيراد ، وامتداد ذلك الى الكوادر البشرية ورؤوس الاموال 000الخ .
- زيادة استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات للتكنولوجيا ، والابتكارات ليس من اجل السوق المحلية، وانما للأسواق العالمية .
- لقد استطاعت الشركات المتعددة الجنسيات ان تستمد مواردها المالية والشرية والتقنية، ومن مصادرها المختلفة في جميع انحاء العالم لتختار افضل عناصر الانتاج من كافة انحاء العالم .حتى اصبحت القاطرة الرئيسية في العولمة، وجعلتها كاسواق معاش حقيقي في كل المعمورة ، بانتشارها السريع وقوتها المالية والانتاجية والتجارية، التي اصبحت تفرضها على المعادلة الاقتصادية .

المحور الثاني : اشكال العولمة الاقتصادية

1- الاتجاه الخاص بعولمة التجارة :

يلاحظ ان التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال التسعينيات حيث تطورت التجارة العالمية بمعدلات اسرع من معدلات الناتج المحلي الخام ، كمل تزايد موقع التجار ضمن مكونات الناتج المحلي الخام ، اذ لم تكن تمثل الا 30% لتتجاوز في الكثير من الدول 40% مع تغير في بنية التجارة الخارجية من خلال النمو المتعاظم لموقع الخدمات من ضمنها .

وإذا اخذنا الفترة 1990-1997 كمثال نجد ان النمو السنوي لحجم التصدير العالمي بلغ معدله 7% مقابل 3% للنواتج المحلي الاجمالي العالمي. (9)

ان عولمة التجارة العالمية تحققت بفضل ازالة الاجراءات الجمركية والادارية في المعاملات التجارية الدولية ، كذا ذلك بفضل اتفاقية التعريفات الجمركية للتجارة الدولية GAAT التي ادت الى انخفاض الايرادات الجمركية في الدول الصناعية من 40% الى 4% بالنسبة للضرائب فان حجم التجارة الدولية اليوم وصل الى 16 مرة عما كان عليه في 1950 وحجم الانتاج تضاعف ب5.5 مرة في 1997 وسجل ارتفاع بنسبة 9.5% وهو اكبر معدل منذ عشرات السنين . كما وصلت صادرات السلع والخدمات الى 6500 مليار دولار لاعضاء المنظمة العالمية للتجارة .

ما بين 1980-1996 التبادل المتحول من السلع والخدمات ارتفع ب 6.7% في السنة كمعدل متوسط وهو يفوق نسبة ارتفاع PIB بمرتين 3.2% في نفس المرحلة .(10)، ويمكن القول ان تبادل السلع والخدمات ارتفع ب 12 مرة امام الانتاج العالمي .

الجدول التالي يبين نمو اجمالي التجارة العالمية ما بين 1996-2000 :

	1996	1996	1997	1998	1999	2000
اجمالي التجارة العالمية	91	65	101	42	53	124
الاقتصاد العالمي	36	40	42	28	35	48

المصدر : قدي عبد المجيد مرجع سابق ص 70

من خلال الجدول يظهر لنا جليا ان معدلات نمو التجارة العالمية تفوق دوما معدل نمو الاقتصاد العالمي، وما حققتة العولمة التجارية بفضل المنظمة العالمية للتجارة " OMC " .

ولدينا الجدول التالي يبين درجة اندماج التجارة العالمية في ظل العولمة أي الناتجة عن تطبيق قواعد والتزامات منظمة التجارة العالمية .

جدول رقم 2 : تطور اندماج التجارة العالمية

المؤشر حسب المنطقة	1993-1991	1996-1994	2004-1997
نسبة نمو التجارة العالمية	3.9	7.7	6.1
نسبة نمو الاقتصاد العالمي	1.1	3.0	3.3
سرعة الاندماج	2.9	4.7	2.7
منظمة التعاون والاقتصاد والتنمية	0.8	4.2	2.7
البلدان مرتفعة الدخل			
البلدان النامية	6.7	5.0	1.9
بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء	0.4	1.4	0.4
شرق آسيا	5.8	5.1	1.7
جنوب آسيا	4.1	1.5	3.2
اوربا واسيا الوسطى	7.3	8.3	1.4
الشرق الاوسط 2001	0.3	0.9	1.3
وافريقيا الشمالية			
امريكا اللاتينية	9.6	8.2	2.2

المصدر : مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة ، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة العاشرة 2001 ص17

بالنسبة لاندماج الاسواق خلال الفترة 2001-2004 فان سرعة الاندماج بالنسبة للبلدان النامية ستشهد انخفاض مستمر بحيث انخفضت حسب الجدول من 6.7 خلال 1991-1993 الى 1.9 خلال الفترة 1997-2004 انا بالنسبة للبلدان شرق اسيا كذلك تشهد انخفاض مستمر من 5.8 في الفترة 1991-1993 الى 1.7 خلال الفترة 1997-2004، وبصفة عامة بالنسبة 1997-2004 على الصعيد العالمي تشهد انخفاض من 4.7 خلال الفترة 1994-1996 الى 2.7 خلال 1999-2004 وهذا راجع الى انخفاض الاندماج لبلدان شرق اسيتا وامريكا اللاتينية والكريبي، كذلك دول منطقة التعاون الاقتصادي التي تراجع معدل الاندماج من 4.7 في الفترة 1994-1996 الى 2.7 خلال الفترة 1997-2004 وتجدر الاشارة هنا الى ان القارة الافريقية تسجل حاليا اقل من 2% من مشاركتها في التجارة العالمية، ونحاول دراسة مساهمة بلدان العالم في التجارة الدولية:

جدول يبين توزيع نسبة المشاركة في التجارة الدولية:

البلدان أو المناطق	الصادرات %	الواردات %
الاتحاد الأوروبي	40.4	38.3
جنوب شرق آسيا	12.2	13.2
الولايات المتحدة الأمريكية	11.8	16.1
اليابان	9.8	6.2
أمريكا اللاتينية	4.8	5.4
أوروبا الوسطى والشرقية	3.6	4.3
العالم العربي	3.5	3.4
الصين	1.4	2.6

1.4	1.4	بلدان افريقيا جنوب الصحراء
0.7	0.6	الهند
% 100	% 100	المجموع

المصدر : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي .مرجع سابق ص18

من خلال هذا الجدول يتضح جليا ان نسبة المبادلات تتمتع بها كل من الاقطاب العملاقة الثلاثة اليابان ، الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية تفوق 60 . % من كل الصادرات والواردات ، واذا ما اضيفت اليها منطقة جنوب شرق اسيا تصبح اكثر من 70% او 75% من التجارة العالمية تتحكم بها هذه الاقطاب الاربعة. بينما البلدان النامية لم تستفد من اجراءات عولمة المبادلات لاسيما البلدان الافريقية من التجارة العالمية لان انخفاض الامتيازات الجمركية يزيد من المشاكل التي تعاني منها البلدان الافريقية في قدرتها على المنافسة في السوق العالمية .وسيوذي الى توجيه الاقتصاديات الافريقية مباشرة نحو تصدير المنتجات التي يسهل تسويقها في السوق العالمية . ان التسابق على رفع الرسوم الجمركية في اطار تطبيق اجراءات تطبيق عولمة المبادلات ، وفق درجة تحويل المواد يشجع استيراد المواد الأولية ن ويرهن بذلك تحقيق التنمية الصناعية في البلدان النامية .

وذلك رغم التدابير الانتقال التي صدرت عن اتفاقيات مراكش لفائدة البلدان النامية قصد تاهيل اقتصادياتها الى انه تبدو هذه التدابير جد محدودة حيث انها تتسم بطابع تقني واضح لا يؤخذ بعين الاعتبار الحقائق الموضوعية في بلدان العالم الثالث .

ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الحالات العديدة التي تقسم البلدان وفق مستوى تنافسياتها العام :

- غابا ما تصدر البلدان النامية منتوجا واحدا تواجه إقتصاديات متنوعة قادرة على توليد الانسجام والشراكة الخارجية دون التركيز على العامل التنافسي .

- مستويات التكنولوجيا جد متفاوتة ولا يزال نقل التكنولوجيا بطيئا جدا .

وقد ولدت هذه الأوضاع عولمة تجارية لصالح البلدان المتقدمة أي لم تستفيد دول العالم الثالث من إزالة الحواجز الجمركية والإدارية على انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج في تقوية إقتصادياتها وتحديثها .

عولمة السوق

تتجسد العولمة التجارية بالنسبة للدول المتقدمة عن طريق عولمة السوق بإنشاء مجموعة متعددة الجنسيات الموجودة في عدة دول على شكل شبكة من فروع الإنتاج والتجارة والبحث والتطوير. وجود سوق عالمية عن طريق الانتشار العالمي السريع للتكنولوجيا وهو الذي حفز ظهور عالمية الطلب على التكنولوجيا والتي بدورها ولدت عالمية أو عولمة العرض. إذ يمكن لنا أن نقول بأن عولمة السوق تكونت بعنصرين عولمة العرض وعولمة الطلب .

عولمة العرض

1 - أن زيادة وسرعة توليد التكنولوجيا وانتشار المعرفة الذي كان يأخذ عشرة سنوات أصبح أقل من سنة في الوقت الحالي .

2 - عدد كبير من شركات البلدان المتقدمة تأخذ اليوم قوة تكنولوجية قابلة للمقاومة وإبقاء الاحتكار التكنولوجي .

3 - من جانب البحث والتطوير والوصول الى تكنولوجيا جديدة تسمح بتطوير السوق وامداده بتحليل هذه العناصر تبين ان الشركات المتعددة الجنسيات تركز في سوق الدول المتقدمة وتزامن مع توظيف الاستغلال السريع المحتمل بفضل التطور التكنولوجي السريع، عولمة العرض، أصبحت تسمح الحصول على اقتصاد السلم في الانتاج السريع وباكبر كمية للانتاج المتأمل .

عولمة الطلب

بمعرفة سريعة للمنتوجات الجديدة يتكون مستهلكون في القارات الثلاثة يطلبون في نفس الوقت منتج منتشابه عن طريق محاكاة الطلب، فيتغير عدد مستهلكي المنتج من رقم معين الى اضعاف هذا الرقم بفعل عملية المحاكاة رغم هذه العولمة للطلب الا انه يبقى تسجيل المستهلكين حسب البلد الاصلي ولاجل ذلك كان من الضرورة للشركات المتعددة الجنسيات ان تعرض منتوجها في كل المناطق .

وبناء على عولمة السوق وفق عولمة العرض والطلب عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات ، أصبحت العولمة التجارية كقوة تضطلع بها المؤسسات الكبرى التي تتاجر داخل هذا التنظيم فالتجارة العالمية أصبحت بين هذه الشركات والاحصائيات تبين ان ظاهرة العولمة ناتج عن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في التجارة العالمية هذا ما يعكس قوة نقل هذه الشركات .

- في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1983 انتجت 4/3 من صادرات الولايات المتحدة من شركات متعددة الجنسيات مقابل 2/1 من الواردات الأمريكية من وراء الشركات المتعددة الجنسيات . * في بريطانيا في بداية الثمانينات كانت الشركات المتعددة الجنسيات مسؤولة عن 80% من الصادرات في هذا البلد 30 % منها اجنبية .
 - في الثمانينات بين 5/1 و 3/1 من التبادل العالمي للدول الرئيسية المتطورة هو تبادل بين الشركات . * في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1985 كان التبادل بين الشركات 30 % في الصادرات و 40 % في الواردات
 - في اليابان وصل التبادل بين الشركات 3/1 و 4/1 من التجارة الكلية اما في بريطانيا 30 % من الصادرات تخص التبادل بين الشركات المتعددة الجنسيات .
 - في 1994، 42 % من الصادرات البحرية الأمريكية ، كانت متجهة الى فروعها في الخارج اما اليابان فكانت النسبة 43 % .
- اذن من خلال هذه الاحصائيات تبين لنا ان جل المبادلات التجارية تحدث بين الشركات المتعددة الجنسيات فهي الركيزة الاساسية في دفع عملية عولمة السوق وبالتالي تحقق العولمة التجارية .

2 - الاتجاه الخاص بعولمة الاستثمار الاجنبي المباشر :

وتتلخص اجراءات تحرير انتقال الاستثمار الاجنبي المباشر في (11)

- أ - الغاء ضوابط الصرف : وذلك باعتماد سعر الصرف متغير يتحدد وفق تغيرات قوى العرض والطلب .

ب - تحرير معاملات حساب راس المال، ويعني ذلك حرية انتقال الاموال من وإلى الاقتصاد وبالتحديد من وإلى الاسواق المالية وهذه الحرية تزيد من امكانية امتلاك المعنيين بالاصول الحقيقية والمالية والنقدية الاجنبية وتسمح لغير المقيمين بامتلاك الاصول المحلية وتداولها.

ج - تحرير اسعار الفائدة في القطاع المالي .

د - السماح للشركات المساهمة الاجنبية للدخول في السوق المالية .

ويمكن الاستدلال على نجاح عملية التحرير بمؤشرين هما :

* تطور حجم المعاملات عبر الحدود : في الاسهم والسندات في الدول المتقدمة حيث تشير البيانات الى ان المعاملات الخارجية في الاسهم والسندات كانت اقل من 10% من الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول عام 1980، بينما وصلت الى ما يزيد عن 100 % في كل من الولايات المتحدة الامريكية والمانيا عام 1996 و الى ما يزيد عن 200 % في فرنسا وايطاليا وكندا في نفس العام .

* تطور تداول النقد الاجنبي على الصعيد العالمي فان الاحصائيات تشير الى ان متوسط حجم المعاملات اليومية في اسواق الصرف قد ارتفعت من 200 مليار دولار سنة 1986 الى 1500 مليار دولار في سنة 1996 ، أي بحوالي 70 ضعف حجم التجارة العالمي واذا اضفنا حجم عمليات التبادل العامي وحجم تجارة الاسهم والصندوق وقروض البنوك والاصول المالية الاخرى في عام واحد فسيبلغ الاجمالي السنوي للاصول المالية العامة للعالم 400.000 مليار دولار ، او ما يشبه معدل اكثر من 30 ضعف اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لعام واحد للعالم .

العولمة المالية : (12)

- الاتجاه الخاص بعولمة الاستثمار الاجنبي المباشر ، الذي كان يتوزع بنسبة 98 % في الدول المتقدمة بصفة عامة لكن في المرحلة 1996/1990 نلاحظ نمو الاستثمار الاجنبي بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو كالصين وجنوب شرق آسيا .

في المرحلة 1996-1994 حصة الدول المتقدمة من الاستثمار المباشر 85% واستقبلت 61% من الاستثمار المباشر بينها كان لصالح الدول السائرة في طريق النمو .

ومما سبق يظهر لنا ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة انتقلت من 594 مليار دولار عام 1982 الى 4772 مليار دولار عام 1999 وبمعدلات التدفق السنوي فقد انتقلت من 85 الى 865 مليار دولار خلال نفس الفترة وقد انتقلت حصة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التشكيلة الاجمالية لراس المال المحلي على مستوى الصناعة العالمية من 23 الى 11.1% في الفترة 1980-1998 .

وتمركزت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في عدد قليل من البلدان حيث استقطبت عشرة بلدان نسبة 74% من المجموع العالمي في سنة 1999 وفيما يخص الاستثمار الموجه الى العالم المختلف فقد استفادت عشرة بلدان فقط مما يزيد عن 80% من مجموع هذه الاستثمارات وتعتبر البلدان النامية تدفق الاستثمارات الاجنبية كعامل اساسي يتوقف عليه نجاح سياستها التنموية

الحركة الجديدة للاستثمار في المناطق النامية

حصة الاقتصاديات النامية كمنطقة استقبال الاستثمار الاجنبي المباشر ضعيفة ومنخفضة 3/1 من مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الستينيات 1960، و 4/1 في 1980 و 5/1 في 1990 .

حيث ان 2/1 من هذا الاستثمار يتركز في امريكا الجنوبية، و 3/1 في آسيا، هذا التراجع في حصة الدول النامية ، من مخزون الاستثمار المباشر الاجنبي راجع الى تغير مجالات الاستثمار في تلك الفترة .

ففي الحرب العالمية الثانية، الجزء الاكبر من الاستثمار الاجنبي المباشر كان مركزا في قطاعات الزراعة والمنجمية، والاستثمار الاجنبي المباشر كان القل تأثيرا بمنطق المنافسة بين الشركات على السلم العالمي، والانتساع السريع للاستثمار الاجنبي المباشر راجع الى الاشكال الجديدة للاستثمارات في القطاع الصناعي والخدمات هذا الانتساع انقطع في سنوات السبعينات نتيجة ظهور ازمة الديون وبعد ذلك اخذ مستوى لم يسبق وان اتخذته منذ سنوات الثمانينات 1987-1996.

ووجه الاستثمار الجنبى المباشر نحو المناطق النامية في اوروبا الشرقية، وشرق اسيا، تطور ب 25%، 15مليار دولار سنة 1987 بينما التدفقات الصافية الكلية للاستثمار الاجنبي المباشر نحو هذه البلدان فاقت 35مليار دولار سنة 1991 و 90 مليار دولار سنة 1995 حيث قدرت 3/1 من التدفقات العالمية. 4/3 من الاستثمار الاجنبي المباشر الموجه للدول النامية في 1995 كانت من نصيب (الميكسيك، الارجننتين، الصين، اندونيسيا، البرازيل، تايلندا، الشيلي، هونغ كونغ، بولونيا).

الصين وحدها اخذت 100 مليار دولار في 1995، 993 حيث أصبحت البلد الثاني المستقبل بـ IDI بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

المحور الثالث : تحليل نتائج تأثير العولمة على الدول النامية

منذ تطبيق اجراءات عولمة المبادلات لم تستفد الإقتصاديات النامية او الوطنية لاسيما البلدان الافريقية منها من التجارة العالمية من مستوى مداخل تسمح بانطلاق إقتصادياتها فمنذ عام 1980 شهد العالم برمته تفاعلات سريعة على مستوى المال والإقتصاد فالدول الفقيرة التي يزداد عدد سكانها عن 3 بليون نسمة حاولت ان تفتح اسواق الصناعة العالمية من اجل درء الفقر وعدم المساواة التي كان يتخبط فيها العالم في السابق الا ان هذه العولمة ما تزال ضعيفة ويعيش حوالي 2 بليون انسان في دول تركت خارج العولمة، فالملاحظ ان العولمة خلقت مشاكل اضافية في الازدهار كإنقسام الدول النامية الى دول اكثر عولمة يتلاشى الفقر فيها بسرعة ودول اقل عولمة يزداد الفقر فيها.

كما يولد النمو السريع في الدول الحديثة المتعولمة متغيرات عميقة في مجتمعاتها بزيادة الهوة بين الطبقات الرأسمالية والطبقة المتوسطة وهو ما ينتج عنه اضطرابات داخلية عن طريق تنامي ظاهرة الفقر والجريمة وليس من السهل ان نتسامح باستبعاد 2 بليون انسان فقير من عملية الازدهار ، فاستمرار عملية التهميش الإقتصادي للدول الوطنية او الدول انامية كان بقرار من حكومات الدول الغنية عن طريق وضعها مجموعة القواعد التي تعمل على حماية العمالة والبيئة والذي ليس بوسع الحكومات النامية الاعتراض عليها فتعار العولمة الظاهر والمعلن من طرف الدول

المتقدمة والمؤسسات العالمية هو الاسراع على تخفيف حدة الفقر في الدول النامية الا انه لن يسمح لها بالعمل على تخفيف حدته لان ذلك لايتناسب مع اهداف ومشاريع الدول المتقدمة ومن اجل ضمان هاته العملية عملت الو.م.أ سنة 2000 بوضع مجموعة الشروط الخاصة بحماية العمالة والبيئة وهذا هو الخط امام تحقيق الرفاهية عن طريق العولمة على حد اعتقاد الدول النامية لانها كانت مخدوعة في جولة الاورغواي وليس بمقدورها ان تفعل الكثير ازاء الحواجز المقامة امام صادراتها من المحاصيل والمنتجات الزراعية التي تحول دون تحقيق الفائدة المرجوة منها ومع ذلك فان المؤسسات المالية الدولية لديها القدرة على اجبار الدول انامية على ازالة الحواجز التي تقيّمها وبالتالي فهي مجبرة على فتح اسواقها اكثر من اللازم ، اما الدول الغنية فتسعى الى الابقاء على اسواقها مغلقة عن طريق القواعد المضادة للاغراق ، وهذا ما يبين استمرارية عملية التهميش ومشاركة الدول النامية في الاقتصاد العالمي فهي حقيقة مرّقة تحرمها من أي آمال واقعية في ان تتطور، وهذا ما يزيد من القلق الذي تحدثه العولمة فتعرف اقتصاديات الدول انامية الى اضطرابات كبيرة في ظل اندماجها الاولي والتحديات المفروضة عليها في ايجاد اشكال جديدة للحماية البيئية والاجتماعية يقلقها في السيطرة على ثرواتها الفعلية الناتجة عن ضغوطات المؤسسات العالمية وخطر النزاعات المسلحة الداخلية الناتجة عن الاضطرابات الداخلية التي مصدرها الفقر .

كما انه تواجه الاقتصاديات الحديثة التعولم قلقا كبيرا ناتج عن قرارات صنع العولمة الاقتصادية وهو اغلاق اسواق الدول النامية في

وجهها ، وقد تشجع هؤلاء ومنذ فترة طويلة على الانفتاح الاقتصادي والآن وبعد ان تحركت العديد من الدول النامية على تقييد وحماية قطاعاتها التي تحظى فيها الدول حديثة التعولم بميزة نسبية ، وتواجه الدول النامية الدعم الاوربي في مجال الزراعة والاجراءات الامريكية المضادة للاغراق والتناقل في تطبيق الاغراق التدريجي لاتفاقية " تعدد الالياف " التي تحكم تجارة المنسوجات والتعريفات الجمركية العالمية على منتجات مختارة تنتجها الدول النامية ، كما تصبح القواعد التنظيمية للعمل والبيئة من خلال فرض عقوبات تجارية شكلا جديدا من اشكال الحماية، بالاضافة الى ذلك كله فحرية انتقال رؤوس الاموال التي تفرضها مؤسسات العولمة تفتح العديد من اقتصاديات الدول النامية للاستثمار الاجنبي ، وهو مايجعلها خاضعة لنزوات المستثمرين الاجانب فاحد اعمق المخاوف التي تعيشها الدول النامية في الازمات المالية وهاته المخاوف حساسة حتى مع وجود اسس مالية متينة ، وهذا ما حدث في جنوب شرق آسيا عام 1997 .

اذن فقلق الدول النامية على ضرورة التقرب من الانفتاح المالي بحذر، وتؤدي في هذا الباب الاستراتيجية التي اتبعتها الصين والهند بالسماح للاستثمار الاجنبي ان يكون في القطاع المصرفي مما ساعد على تقوية البنية التحتية المالية، في الاسس الجديدة وحدعا لا تكفي لحماية الدول من الازمات المالية ، لكن المؤكد ان عملية الحيلة والحذر والتدرج في التطبيق واجبة .

ومن القلق ايضا تصاعد خوف العمال من عدم المساواة في الاجور وزيادة عدد الفقراء في الدول النامية، ولكن تظهر الادلة ان الوضع ليس كذلك . فقد وجد ان تحرير التجارة في الاستثمار الاجنبي المباشر تقود جميعه الى رفع الاجور في الدول النامية ن وخاصة في الدول التي تشارك بقوة في العولمة ، وبالنسبة للدول الفقيرة لم يؤدي التكامل الاقتصادي الى انخفاض الاجور ، واما الى ارتفاع الدخل، ورافق ذلك ارتفاع مستويات العمل ناتج ذلك كله الى دخول الشركات الاقتصادية العملاقة ، وهذا لا يعني ان العولمة حققت الرفاهية الاجتماعية بل ادت الى زيادة البطالة الناتجة عن غلق المؤسسات العمومية وطرد العمال، من المؤسسات التي تعاني من بطالة مقنعة في اطار الخصوصية، والتقليل من انظمة الحماية الاجتماعية في اطار تدخلات الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وطرد العمال الاقل مهارة، هاته النتائج حتما تؤدي الى تزايد فجوة الفقر بين طبقات المجتمع .

وتحدث عملية التصنيع السريع التي تقوم به هاته الدول حديثة التعولم استنزافا للمصادر الطبيعية وزيادة تلوث للبيئة خاصة ان هاتهالدول تنعدممنها القوانين والمؤسسات التي تحافظ على البيئة المستديمة، ومع تسارع هاته التغيرات الكبيرة على مستوى الصناعة والمال والاعمال تواجه هاته الدول حركة داخلية غير عادية من المناطق الريفية الى المدن ومن الدول المجاورة مما يشكل مشاكل اجتماعية واختلافات عرقية تؤدي الى تاثيرات سلبية على الصحة والتعلم والسكن وغيرها من معايير قياس التنمية البشرية .

يحقق هذا عدم التوازن بين الدول حديثة التعولم، فالهند مثلا ينمو اقتصادها بسرعة اكبر من منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومن المحتمل ان تصبح قوة عالمية خلال العقود المقبلة، ولكن تبقى المشاكل الاجتماعية كبيرة والناجمة عن التحولات السريعة التي يشهدها هذا البلد وبغض النظر عن قلق الدول النامية ومخاوفها من نتائج وانعكاسات العولمة تحول مجموعة من الحواجز لمشاركة هاته الدول في الاقتصاد العالمي بكل فاعلية.

المحور الرابع : حواجز المشاركة في العولمة الاقتصادية بالنسبة للدول النامية:

نقص راس المال : تفترض العولمة انه ستكون هناك تجارة حرة وتدفقات رؤوس الاموال واستثمارات اجنبية مباشرة ، واقتصاد سوق في الدول المشاركة وقد اقر كل من آدم سميث وكارل ماركس بان راس المال هو الذي يقود اقتصاد السوق الا انه كثيرا من الدول نقول ان راس المال ليس نقود وما النقود الا واحدة من طرق كثيرة يتحرك بها راس المال ، هذا الاخير يمثل جميع الاصول المتراكمة لاغراض انتاجية ولكن تكون امكانية الاستخدامات الانتاجية ، لابد ان نأخذ شكلا ثابتا وهو المعروف بالملكية القانونية ، ورغم ان الاصول التي في ايدي الفقراء تبلغ حوالي 9.5 ترليون دولار الا انهم محرمون من تحويل الاصول الموجودة الى شكل يعترف القانون بقدرته على توليد راس المال، وبالتالي فان معظم هذه الاصول تعتبر راس المال ميت ، يؤثر غياب راس المال المنتج والاسباب الكامنة وراء هذا الغياب على عدم قدرة الانتاج في

عملية العولمة والاستفادة منها ، لذلك فان كثير من الدول تنفّر الى راس المال لتطويع وتنمية روح المبادلة الخاصة والابداع التي تعتبر اساسية لدخول الاقتصاد العالمي ولو تحول راس المال الميت الى راس مال انتاجي لاصبحت لدى الدول الفقيرة القدرة على تكوين الشركات وتنميتها، ولكانت في موقف احسن لتوريد السلع المقبولة في السوق العالمية ، ولكن الفقر الذي تتخبط فيه هذه الدول ليس سببه نقص راس المال فقط بل هناك عدة عوامل اخرى .

البعد عن التكنولوجيا : لا تزال شعوب ومناطق العالم الثالث بمنأى بعيد عن مزايا التكنولوجيا، وهذا بدوره يشكل حاجزا امام المشاركة في عملية العولمة، وهذا على سبيل المثال له اثار عكسية ملحوظة على قدرة الحصول على معلومات والوصول الى الاسواق وجذب الاستثمارات، وتشير خريطة العالم التي وزع عليها سكان الاقاليم حسب الابداع والاتباع والابعاد التكنولوجية الى امر مهم ذو دلالة معبرة يبين ان الاقاليم الاكثر ابتعادا عن العولمة هي الاكثر ابتعادا عن التكنولوجيا .

فنرى ان بعض الدول كالصين والهند استفاد اجزاء من سكانها من عملية العولمة ، فتحسنت مستويات معيشة السكان وخرج الملايين منهم من دائرة الفقر ولكن تسعى الدول المتقدمة الى الحفاظ على هاته الميزة النسبية للتفوق التكنولوجي حتى تبقى تسيطر على الاقتصاد العالمي اذن حتى يتسنى للدول البعيدة عن التكنولوجيا من الاستفادة من التكامل الاقتصادي العالمي لابد من اجراء تشخيص عن التكنولوجيا ، ودمجها

على مستوى هاته الاقتصاديات وتغيير نظرة هذه الحكومات لعملية التنمية، وكذا اعادة تشكيل المؤسسات الدولية عن التنمية العالمية .

هذا كله غير قابل للتحقيق في غياب :

اطار مؤسسي للتنمية : ان عدم وجود مؤسسات قانونية قادرة على ممارسة السلطة في الدول النامية من اجل احداث اصلاحات سريعة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا يحول دون الاستفادة من ايجابيات العولمة والابتعاد عن الازمات الاقتصادية ، فالمحللين يرون ان الدولة التي تتمتع باقتصاديات سليمة تكون بمنأى عن الازمات ، وهاته الاسباب التي تحول دون الاستفادة تعتبر من :

- الحواجز المفروضة ذاتية الصنع فانتشار الفساد والبيروقراطية والاضطرابات السياسية والاجتماعية تساهم كلها بتأثيرات سلبية على الاستفادة من التكامل الاقتصادي العالمي الجديد ، ونعطي مثالا على ذلك فالاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها جنوب شرق اسيا والدول المعولمة حديثا ادى الى نتائج ملحوظة فخلال التسعينيات نقص عدد الفقراء في تلك الدول بمقدار 120 مليون شخص ولم يكن التكامل ممكن من دون اصلاحات داخلية واسعة النطاق شملت المناخ الاستثماري، طبيعة الحكم، وشروط الحصول على التكنولوجيا .

- القيود الخارجية التي تمثل مجموعة الاجراءات التي تفرضها المنظمات الاقتصادية والمالية العالمية على التجارة والمال والاقتصاد بالنسبة للدول النامية ، وكذا على شروط الحماية والامتيازات التي تتمتع بها الدولة المتقدمة فهي تعمل على تحقيق الانتاج الاجباري لاسواق

الاقتصادات العالمية من اجل الاستفادة من ثرائها واسواقها والايادي العاملة الرخيصة دون السماح امتنوجاتها دخول اسواق الدول المتقدمة وكذا المحافظة على الميزة النسبية مطلقا وهي :

- القدرة التنافسية : والتي تمثل انتاج السلع والخدمات التي تصمد امام اختيار الاسواق الدولية ، وتحافظ في نفس الوقت على الدخول الحقيقية وتوسيعها ، وتساعد على تحسين ظروف معيشة الشعب ، وفي هذا السياق تخصص الدول المتقدمة في السلع التكنولوجية والدول النامية في استخراج المواد الاولية وان كانت هاته الحواجز والتخوفات تحول دون استفادة الدول النامية من ايجابيات التكامل الاقتصادي العالمي الا ان الواقع يثبت نماذج نجحت في تخطي دائرة الفقر المدقع ، فالصين مثلا استطاعت ان تخرج 200 مليون نسمة من دائرة الفقر رغم محاولتها احداث التوازن بين اقتصاد السوق ونظامها السياسي فكانت العولمة الحديثة قوة لحفض الفقر عن طريق مساعدتها لبعض الدول الكبيرة والفقيرة على تطبيق الفجوة بينها وبين الدولة الغنية فكانت المشاركة في السوق العالمي احدى القوى الايجابية التي ساعدت على النمو وخفض الفقر في الدول النامية رغم وجود حواجز مهمة امام التجارة في الدول الغنية تبقى الحماية على المجالات التي للدول النامية فيها ميزة نسبية ، وقد يكون هناك مكاسب كبيرة للدول الفقيرة لو خفضت تلك الحماية ، اضعف الى ذلك ان الدول النامية قد تكسب الكثير بواسطة دخول اسواق بعضها البعض فمازالت الحواجز فيها بين الدول النامية اعلى منها بين الدول النامية والدول المتقدمة.

خلاصة

ليست العولمة الاقتصادية واسعة الانتشار ، كما يزعم البعض ، لان غالبية الدول ما تزال اما خارج عملية العولمة او واقفة على هوامشها، وهذا واضح من عدم مشاركة دول عديدة في ثلثية العولمة ، التجارة الحرة، الاستثمار الاجنبي المباشر، وانتشار التكنولوجيا بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصال .

ولكن هناك نمو متسارع في هذه المجالات ، يسير نحو تكامل دولي اعظم في الاقتصاد العالمي رغم ان التكتل الذي تم حتى الان بين الاسواق الكبرى للتكتلات الاقتصادية الثلاثة ، الاتحاد الاوربي ، اليابان، وجنوب شرق اسيا، الولايات المتحدة الامريكية . ما تزال العولمة في المجالات الاقتصادية ومجالات الاعمال تحاول ارساء معايير قياسية دولية للتجارة والاستثمار، والملكية الفكرية والمشاركة في ممارسة السلطة والشفافية والافصاح والاعمال المصرفية .

العولمة الاقتصادية وبشكل عام قوة ايجابية للنمو وخفض الفقر في الدول النامية فلا بد من وجود رابحين وخاسرين، ويصح هذا القول بالنسبة للدول الغنية والفقيرة ويظهر ذلك جليا من خلال الفوائد الديناميكية للانفتاح على التجارة والاستثمار، ويأتي من زيادة عمليات دخول وخروج مصانع لسوق العمل الاقل كفاءة تموت، والاخرى جديدة تبدأ وتتوسع وربما كان هذا هو سبب الخلاف حول العولمة وهذا يرفع الاجور في الدول الغنية والفقيرة معا، لكن هناك بعض الخاسرين المهمين وهم الافراد الذين سيفقدون عملهم لسبب الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الكبيرة وزيادة

البطالة والفقر، ولم يَقم صنّاع سياسة العولمة الاقتصادية بوضع اجراءات رعاية اجتماعية فعالة وقابلة للتطبيق من اجل حماية المتضررين من العولمة .

يمكن القول ان العولمة ليست خيرا صافيا او شرا صافيا وهو الامر الاكثر اهمية لهذه الدراسة ، المهم في هذا الصدد انها امر حتمي ولا يمكننا الهروب منها ، ويجب علينا الاعتراف باهميتها في تحقيق الفوائد الاقتصادية على المستوى العالمي ، وهذا لايعني عدم مقاومة سلبياتها ، فيجب علينا مقاومة تجاوزاتها بقوة وحزم ، واعتقد انه يجب علينا الا نتخلي عن الامر برمته دون تمييز الصالح والطالح ، بل يجب علينا ان نضع اللوائح اللازمة للقضاء على التجاوزات ، ويجب علينا ان نتجنب اغراءات خنق الابتكارات والمزايا الناجمة عن العولمة ، وبالطبع هناك مخاطر عديدة ونحن في الدول العربية نستنزف معظم طاقاتنا في التذمر من مساوئ العولمة ، واعتقد انه ينبغي ان ندخر بعض هذه الطاقات لاستعمالها في المشاريع العربية المشتركة التي تسمح بتعظيم مزايا العولمة ، ونأمل ان نتغلب على الخوف قبل فوات الاوان .

تَهْمِيشُ المراجع

- 1- جلال الشافعي العولمة الاقتصادية واثرها على الضرائب في مصر ، مجلة الاهرام ، عدد خاص 2002 ص 19.
- 2- حسن حنفي ،صادق جلال العظم ، ما العولمة ، دار الفكر دمشق ط 1 ، 1998،ص93
- 3- Gaberial wackerman de l'espase ational à la mondialisation. édition copy-right . 1995 p157
- 4 - عبد المطلب عبد الحميد العولمة والاقتصاديات والبنوك .الدار الجامعية، الاسكندرية 2001ص.23
- 5 - <http://www.web2ahram.org.eg> mars 2003 - العولمة الاقتصادية والنظام العالمي الجديد5
- 6 - عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص26 .
- 7 - جوهري شكيب .دحدوح عبد الرزاق سيادة الدولة في ظل العولمة مجلة النائب عدد خاص 2003.ص 94
- 8- العولمة مجلة الاقتصاد الشهرية المملكة العربية السعودية .العدد 361 مارس 2003 .ص42 .
- 9- قدي عبد المجيد مجلة النائب .مرجع سابق .ص 70 .
- 10 - Alain Nonjon.la mondialisation et la question de programme traité sous formes de dissertation.édition des paris 1999 p.14
- 11 - عماد محمد علي .عبد اللطيف العاني اندماج الاسواق المالية الدولية .اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي .بيت الحكمة ط1 .بغداد 2002 ص.152.159.
- 12 - هالة حلمي السعيد .الاسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية ابنك الصناعي الكويتي العدد 58 .سبتمبر 1999 .ص 11 .